

برهان التمانع وتطبيقاته المعاصرة في إثبات التوحيد عند عبدالله الجوادي الأملي

صديق كاظم مكلف

أ.د. عبد الكريم هجيج طعمة علي

جامعة بغداد كلية العلوم الإسلامية

The proof of contradiction and its contemporary applications in proving monotheism according to Abdullah Al-Jawady Al-Amili

Prof. Dr. Abdul Karim Hajij Taama Ali¹

University of Baghdad, College of Islamic Sciences

PhD student: Sadiq Kazim Maklaf²

University of Baghdad, College of Islamic Sciences

sadiq.kadhum@gmail.com¹

sadiq.kadhum202p@cois.uobaghdad.edu.iq

المستخلص

برهان التمانع هو أحد الأدلة العقلية التي يستخدمها علماء العقيدة والكلام لإثبات وحدانية الله تعالى، حيث يقوم على فكرتين رئيسيتين: الأولى هي وجود الانسجام والتناسق في الكون، والثانية هي أن تعدد الآلهة سيؤدي إلى فساد النظام الكوني، وبما أن الكون يتمتع بنظام دقيق ومتناسق، فإن هذا يدل على أن مدبره واحد، يستند هذا البرهان إلى الآية القرآنية: ﴿لَوْ كَانَ فِيهَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾، والتي تشير إلى أن تعدد الآلهة يؤدي إلى الفساد، وناقش العلماء والمفسرون هذا البرهان بشكل واسع، مؤكدين أن النظام الكوني دليل على وجود إله واحد، ومع ذلك انتقد بعض الفلاسفة مثل ابن سينا وابن رشد صياغة البرهان أنها غير كافية، ويرى الأملي أن الانتقادات الموجهة للبرهان صحيحة في إطار مباني المعتزلة والأشاعرة، ويمكن دحضها من خلال صياغة معاصرة له، وتعزيز قوة البرهان، وقد أثيرت بعض الشبهات حول البرهان، مثل إمكانية تعدد الآلهة إذا اتفقت إرادتهم، وتم الرد على هذه الشبهة بأن تعدد الآلهة مستحيل عقلياً، لأن اختلاف الإرادات سيؤدي إلى الفساد، والنظام الكوني يدل على أن المدبر واحد. الكلمات المفتاحية: برهان التمانع، التوحيد، الانسجام، شبهات.

Abstract

The proof of contradiction is one of the rational proofs used by scholars of theology and theology to prove the oneness of Allah Almighty, as it is based on two main ideas: the first is the existence of harmony and consistency in the universe, and the second is that the multiplicity of gods will lead to the corruption of the cosmic system, and since the universe has a precise and consistent system, this indicates that its manager is one. This proof is based on the Qur'anic verse: "If there were within them gods besides Allah, they would have been ruined," which indicates that the multiplicity of gods leads to corruption. Scholars and commentators have widely discussed this proof, emphasizing that the cosmic system is evidence of the existence of one Allah. However, some philosophers such as Ibn Sina and Ibn Rushd criticized the formulation of the proof as insufficient. Al-Amili believes that the criticisms directed at the proof are correct within the framework of the Mu'tazila and Ash'ari principles, and can be refuted through a contemporary formulation of it, and the strength of the proof is enhanced. Some doubts have been raised about the proof, such as the possibility of multiple gods. If their wills agree, and this doubt is answered by saying that polytheism is mentally impossible, because the difference of wills will lead to corruption, and the cosmic system indicates that the manager is one. **Keywords:** Proof of contradiction, monotheism, harmony, doubts.

المقدمة

أستدل علماء العقيدة والكلام ببرهان أسموه: برهان التمانع: وهو أحد البراهين والأدلة العقلية المهمة في إثبات وحدانية الله تعالى ونفي تعدد الخالقين والمديرين، وهذا الدليل يتكون من مقدمتين أساسيتين: الأولى وجود الانسجام والوحدة والتناسق في عالم الخلق، والثانية: لو كان هذا الكون يحكمه أكثر من رب واحد لما انتظم نظام هذا الكون ولدخل فيه الفساد والاضطراب، ولأننا لا نلاحظ أي خلل أو اضطراب في هذا الكون والقوانين التي تحكمه فإننا ندرك بديهياً وبالضرورة أنها صادرة عن مبدأ واحد وأنها مخلوقة ومدبرة ومنظمة من خالق واحد^(١)، وقد استنبطه من الآية القرآنية: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾^(٢)، برهان التمانع هو من الأدلة القاطعة المتقنة وغير القابلة للخرق في القرآن الحكيم على بيان توحيد رب العالمين، والهدف الأساس من هذه الآية هو إثبات برهان التمانع وإثبات وحدانية الله وأنه هو الحاكم الوحيد والمدير لهذا العالم، وهذه المسائل الثلاث لا يمكن فصل بعضها عن بعض إطلاقاً، إذ إن توحيد الإلهية يقتضي توحيد الجوهر الضروري، ويتضمن توحيد الخالق، ولا يمكن أن يكون حاكم العالم غيره، أو إن له مبدعين متعددين، أو كيانات متعددة، وأن التوحيد في الخالقية أو الربوبية ليس كونه سبحانه خالفاً لجميع الأشياء مباشرة وبلا سبب ولا مدبر كذلك، بل معناه أنه ليس في الكون خالق أو مدبر مستقل سواه، إن تدخل الأشياء الأخرى في عملية الخلق والتدبير إنما يكون تابعاً لإرادته سبحانه وتعالى، أي أنها لا تفعل شيئاً إلا بمشيئته وإذنه، ولا تستقل بأي فعل دون إرادته^(٣). والمقصد الآخر يتعلق بالمراد بالآلهة في الآية السابقة، فهم: المعبودون المدبرون؛ لأن الإلهية فرع من الربوبية والخالقية، مثل قوله تعالى: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِي﴾^(٤)؛ لأن فرعون رأى نفسه الإله الوحيد والحاكم على قومه، وليس أنه واجب الوجود، ولا هو خالق العالم والبشرية، وسأتناول هذا البحث المطالب الآتية:

أولاً: استعمال كلمة الفساد في القرآن

لقد أرجع القرآن الكريم كلمة الفساد إلى أشياء مختلفة؛ في بعض الأحيان يرى القرآن ضلال بعض الناس وانحرافهم عن العقيدة الإسلامية، أساس الفساد، وقوله تعالى: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ﴾^(٥)، تتحدث الآية عن ظهور الفساد في البر والبحر نتيجة لأفعال الناس ومعاصيهم، والفساد هنا يشمل الاضطرابات البيئية والاجتماعية التي تحدث في الطبيعة، مثل الجفاف وقلة الأمطار وانتشار الأمراض واضطراب البحر وفساد الكائنات فيه، وهذا الفساد نتيجة طبيعية لذنوب الناس ومعاصيهم، حيث تؤدي أفعال البشر السيئة إلى اختلال التوازن في نظام الكون الذي خلقه الله تعالى، وتحمل الآية تحذيراً للناس من عواقب أفعالهم، وتدعوهم إلى التفكير والرجوع إلى الله تعالى، وقال الزمخشري أن هذه الآية تحمل تحذيراً للناس من عواقب المعاصي، وتدعوهم إلى التوبة والرجوع إلى الله^(٦)، وثم يرى الرازي أن هذه الآية تدل على أن أفعال البشر تؤثر في نظام الكون، وأن الله يظهر هذا الفساد ليكون عبرة للناس^(٧)، يؤكد القرطبي أن هذه الآية تحمل تحذيراً للناس من عواقب أفعالهم، وتدعوهم إلى الاعتبار والرجوع إلى الله^(٨)، وفي بعض الأحيان، تسيطر بعض الجماعات المتطرفة والمستبدة على جزء من العالم، مما يسبب الفساد، وقد أخبر القرآن بذلك على لسان ملكة سبأ: ﴿قَالَتْ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا﴾^(٩)، وفي هذه الموارد نسب الفساد والفوضى إلى الأشياء^(١٠). وهو خارج عن حقيقة الأرض والوجود فقط، لكن الفساد في الآية المعتادة ينسب إلى هوية الأرض والسموات، ونجد في القرآن الكريم مصدراً آخر ينسب فيه الفساد إلى السموات والأرض بسبب الانحراف عن توحيد الربوبية، وقال تعالى في محكم كتابه الكريم: ﴿وَلَوْ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ﴾^(١١)، ويرى الرازي أن تفسير هذه الآية يدل على أن نظام الكون قائم على حكمة وعدل الإلهي، ولو اتبع الله أهواء البشر لاختل هذا النظام، وهذا دليل على أن الأحكام الشرعية والقدرية لا بد أن تكون وفق حكمة الله، لا وفق أهواء البشر المتضاربة^(١٢). يرى الأملي: إن التحريف أو الفساد في القرآن الكريم استعمل في مصدرين وهما: المصدر الأول: الفوضى والاضطراب في النظام الاجتماعي والمجتمع البشري، أمّا المصدر الثاني: وهو الفوضى في نظام الوجود وبنية الكون وانهايار جميع أنظمة الخلق، والمصدر الأول يتعلق بالحكمة العملية، وليس ممتنعاً لكنه قبيح؛ ولذلك نجد أن بعضهم يتناولها ويمارسها، وتأثيرها السلبي هو سوء الأحوال في جميع جوانب حياته، وأمّا المصدر الثاني، فهو مرتبط بالحكمة النظرية^(١٣).

ثانياً: التصور المنطقي للبرهان أن المتمعن في برهان التمانع يلاحظ استنباطه من الآية الكريمة: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾^(١٤)، وتشير هذه الآية الى القضية الشرطية^(١٥)؛ المكونة من المقدم والتالي، وبما أنه لا يمكن الاستدلال من مسألة واحدة، فلا بد من إضافة مسألة أخرى إليها حتى يكون لدينا قياس كامل وتنتج المسألة وفق ضوابط وقواعد منطقية، والقضية التي يترتب عليها بطلان التالي التي جاءت فيها الآية القرآنية؛ إذ يقول الله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ طِبَاقًا مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَؤُوتٍ فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنْقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ حَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ﴾^(١٦)، فالوحدانية غير متحققة عندما يكون هناك خلل أو فوضى أو تنافر أو عدم الانسجام في الكون أو عدم النظم في عالم الوجود بأكمله، ويكون في محدودية نظام الخلقة، ولكن على النقيض من ذلك فإن النظام الحاكم للكون هو الانسجام والتنسيق

الكامل أي وحدة النظام؛ وباليقين القاطع لن يكون هناك فساد ولا انحراف في الأرض^(١٧). والانسجام والتسويق بين الآيتين نحصل على القياس الاستثنائي التالي: لو كان في العالم غير الله من عقول مدبرة أخرى سيؤدي حتماً إلى إفساد الكون، لكن ليس هناك فساد أو نقص في الكون؛ إذا لم يكن للعالم مدبّر غير الله، الواحد الأحد^(١٨). ودعوة الأنبياء (عليهم السلام) إلى الله الواحد الأحد: وهو دليل آخر على وحدانية الله، إذ لو كان هناك خالقان كل واحد منهما واجب الوجود في العالم، لاستلزم أن يكون كل واحد منهما منبعاً للفيض، فلا يمكن لوجود ذي كمال مطلق أن يبخل في الإفاضة؛ لأنّ عدم الفيض نقص بالنسبة للوجود الكامل، وحكمته تستوجب أن يشمل الجميع بفيضه، وهذا الفيض نوعان: فيض تكويني (في عالم الخلق)، وفيض تشريعي (في عالم الهداية)، من هنا لو كان هناك آلهة متعددة لوجب أن يأتي مبعوثون منهم جميعاً، ليواصلوا فيضهم التشريعي إلى الناس^(١٩)، وقال أمير المؤمنين علي (عليه السلام) لابنه الحسن (عليه السلام) وهو يوصيه: "واعلم يا بني أنه لو كان لربك شريك لأنتك رسله، ولرأيت آثار ملكه وسلطانه، ولعرفت أفعاله وصفاته، ولكنه إله واحد كما وصف نفسه"^(٢٠).

ثالثاً: الانسجام بين المقدم والتالي يعد الانسجام بين المقدم والتالي في الآية المذكورة دليلاً على برهان التمانع في اثبات توحيد الربوبية على شكل القياس المنطقي الاستثنائي، بوجود علاقة تلازمية بينهما فهذا واضح في الآية: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾^(٢١)؛ وقبل ذكر الأدلة لا بدّ من معرفة العلاقة ونوع الارتباط بين ما سبق وما يليه بشكل عام، هل العلاقة بين المقدم والتالي مصادفة أو اتفاقاً، وعندئذ لا توجد علاقة علمية وضرورية بينهما؛ ولا يمكن استخلاص أي نتيجة دائمة وضرورية من هذا النوع من القضايا؛ لأنّ الارتباط بين المقدم والتالي ضروري ودائم إذا كانت العلاقة الحاكمة بينهما سبباً ومعلولاً، أو كليهما نتيجة لسبب واحد، أو معلول لعلّة واحدة^(٢٢). أمّا إذا كان هناك اتصال منطقي وعلاقة ضرورية بين المقدم والتالي، فصورة الارتباط هي أحد أمرين: إمّا أن يكون التالي ضرورياً في نفسه للمقدم ومعلولاً له، وإمّا أن يكون معلولين وضرورياً لشيء ثالث، أي: أنه لا توجد علاقة أصيلة بين السابق واللاحق، وعلاقة ضرورية بين السبب والنتيجة، ولكن لأنهما آثار لسبب واحد، وكل أثر مرتبط بعلّة الخاص ولن يفصل عنه، فهو من الضروري أيضاً أن يكون المعلولان السبب الواحد مترابطين ولا ينفصلان عن بعضهما بعضاً^(٢٣) أمّا القضية الشرطية التي نتعامل معها والمستفادة من الآية القرآنية: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾^(٢٤)، إذ يتضح أنّ الهدف من العلاقة الضرورية بين المقدم: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ﴾، والتالي: ﴿لَفَسَدَتَا﴾، ويجب أن يكون هناك ارتباط منطقي بينهما، وهذا النوع من العلاقات: هو العلاقة بين المعلول بالعلّة، والفرضية للمقدم: تعدّد الآلهة علّة للتالي، وهو: فساد العالم. ومن ثم يمكننا إنكار السبب والمقدم من خلال إثبات غياب الأثر والتالي؛ دليلاً عليه قوله تعالى: ﴿مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَاوُتٍ﴾^(٢٥)، وقد ثبت عدم وجود أي المعلول، فنختتم بجمع الآيتين معاً، أي تفسير القرآن بالقرآن، النتيجة المرجوة، ويبطل شرك تعدد الآلهة والمدبرين لهذا العالم^(٢٦).

رابعاً: تقرير البرهان وتبيينه نظراً لكثرة الأدلة ودقتها والتي لا يمكن إنكارها في جميع جوانب الحياة وجوانب عالم الوجود، إذا لم نفترض أنّ رب السماوات والأرض أكثر من واحد، ولا يمكننا أن نقول: إنّ هناك أكثر من حاكم للعالم والإنسان، وأيضاً للأخرين وللربط بينهما، فمن المستحيل أن نقول: هناك الآلهة المدبرون لهذا العالم غير الله تعالى، وهم مستقلون في جوهرهم وحققتهم عن بعضهم، وإلا فإنّ هذا لا يتفق مع كونهم آلهة، ويترتب على ذلك أنهم مختلفون في حقيقتهم وجوهرهم عن الشريك؛ لأنّهم لو كانوا جميعاً حقيقة واحدة لم يخالف أو يتنافى ذلك مع الله تعالى وتزييه عن خلقه، ولا داعي لتكرار الأشخاص؛ لأنّ أي تشبيه يأتي بضمير الغائب وهو الإنسان، على الرغم من أن القرآن يتحدث عن مشركين يؤمنون بأرباب منفصلين وآلهة متعددة ذات جوهر أو جواهر مختلفة، وإذا كانت الآلهة في الواقع متميزة في وجودها وجوهرها، فلا بد أن تكون صفاتها الأساسية مختلفة أيضاً؛ لأنّ صفات الله هي عين جديدة، ما إذا كانت الآلهة متميزين في حقيقة وجودهم وجوهر ذاتهم، فيلزم أن تتفاوت صفاتهم الذاتية أيضاً؛ لأن صفات الله تعالى الذاتية هي عين ذاته^(٢٧). والنتيجة: هي أنّ معرفة وإرادة كل إله ليست معرفة وإرادة إله آخر، وذلك بفضل النظام العلمي والموقف الإداري للمدبر لهذا الكون، ولكل إله موقف مختلف عن غيره في هذا الكون، ولا شك أنّ النظام الملموس (العيني)، يعتمد عليه في التمتع بالمعرفة ويحتاج إلى فاعله الأول، أمّا الحقائق الخارجية فهي أثر المعرفة وإرادة الفاعل الأول بالذات، وبيان لذلك: لا بدّ من وجود عدد كبير من الآلهة على افتراض أنظمة منفصلة وغير متجانسة، في بعضها مع بعض، وهناك عوالم متناثرة ومتباينة ومجتمعات بشرية غير متناسقة في الخارج؛ لأنّه من بين مجموعة الآلهة المستقلة المختلفين في معرفتهم والتميزين في إرادتهم، لا شيء يساوي شيئاً سوى عدد من الأنظمة العينية المتباينة والعوالم غير المتوافقة، فلو أرادوا جميعاً خلق نظام واحد متناغم وإدارة هذا النظام المفروض، لا بدّ أن يفسد هذا النظام وينهار تماماً، على الرغم من أنّ نظام العالم العام متناغم ومنسجم مع بعضه، ولا ترى أحداً الاختلاف أو تباين فيه، ودليلاً على ذلك قوله تعالى: ﴿مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَاوُتٍ فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ﴾^(٢٨)، وبهذا البيان البليغ والقصير أصبح الشرك، وهو فريضة تعدد الآلهة: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾^(٢٩)، يساوي فرض انهيار نظام عالم الوجود؛ ﴿لَفَسَدَتَا﴾، إنّ الضرورة الكامنة في الشرك هي تفكك

وانهيار انسجام العالم، وهو أمر مستحيل، والنتيجة أنّ الشرك والتعدد في الإلوهية، أي الشرك في التدبير الصحيح، وهذا الأمر مستحيل^(٣٠). والحاصل في تقرير البرهان يمكننا عرضه على الشكل الآتي: أولاً: يتم تحقيق وحدة العالم والانسجام في العالم والاعتراف بها أمر مسلم. ثانياً: إنّ تعدد مبدأ الخلق وتعدد مصادر التدبير الإلهي يقتضي الجمع بين النقيضين؛ لأنّه لا يوجد تأثير متناغم ينشأ من مبدئين مختلفين ومصدرين مختلفين، والعالم الموجود الآن هو واحد وليس واحد العدد، وهي متناغمة ومنسجمة في أجزائها، ولا تكون متناغمة ومنسجمة في الوقت نفسه، وهذا هو اجتماع النقيضين، فهو أولاً وقبل كل شيء باطل، وخارج البديهيات. ثالثاً: وتعدد الآلهة مع وحدة الفعل يقتضي الجمع بين النقيضين؛ لأنّ أوصاف كل إنسان متطابقة مع نفسه، وتعدد الذوات وتتوَعها يقتضي تعدد الأوصاف واختلافها^(٣١).

خامساً: شبهات برهان التمانع لقد كانت هناك شبهات عدة حول برهان التمانع عند بعض المتكلمين أو الفلاسفة أو الملحدين، ومن أهمها: الشبهة الأولى: إن الآية القرآنية الكريمة ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾^(٣٢)، ما تتضمنه الجملة الشرطية، وهذه جملة غير صحيحة لا منطوقاً ولا مفهوماً^(٣٣). وأما الشبهة الثانية: فمضمونها أن الآية القرآنية لم تدل على برهان تمناع، لأن المقصود بالإله في الآية هو الإله المعبود، وليس الله الخالق المدبّر، والمطلوب من الآية إثبات وحدانية الألوهية بنفي فساد العالم، وأنه لا يستحق العبادة مع الله الإله آخر، بينما المطلوب هو برهان تمناع، وهو دليل على وحدة الربوبية بنفي فساد العالم، وعدم وجود خالق آخر للعالم^(٣٤). قال الأشعري: أن تعلق قدرة أي منهما بالمقدور تمنع من تعلق قدرة الآخر به، والتمناع هو حصول المنع من كل طرف من الطرفين، وهذا الكلام موجز منبه على الحجة بأنه واحد لا شريك له، وكلام المتكلمين في الحجاج في التوحيد بالتمناع، ولذا سمي هذا البرهان باسم برهان التغالب، وبرهان نفي فساد الكون أيضاً^(٣٥) قال الباقلاني شارحاً دليل التمانع: "وليس يجوز أن يكون صانع العالم اثنين، ولا أكثر من ذلك، والدليل على ذلك أن الاثنين يصح أن يختلفا، ويوجد أحدهما ضد مراد الآخر؛ فلو اختلفا، وأراد أحدهما إحياء جسم، وأراد الآخر إماتته، لوجب أن يلحقهما العجز، أو واحداً منهما؛ لأنه محال أن يتم ما يريدان جميعاً لتضاد مراديهما. فوجب أن لا يتما، أو يتم مراد أحدهما، فيلحق من لم يتم مراده العجز. أو لا يتم مرادهما، فيلحقهما العجز. والعجز من سمات الحدث، والقديم الإله لا يجوز أن يكون عاجزاً"^(٣٦) انتقد فلاسفة الإسلام المتقدمون، مثل ابن سينا وابن رشد، طريقة المتكلمين في صياغة برهان التمانع، معتبرين أنها غير كافية ولا تعبر عن المطلوب بشكل دقيق، واعتبروا أن استدلال المتكلمين بهذا البرهان ذو طابع جدلي إقناعي، ولا يستند إلى دليل قطعي يرضي الفلاسفة أو يفيد العامة^(٣٧) يرى بعض فلاسفة الإسلام أن مقدمات برهان التمانع الكلامية مبنية على افتراضات عامة ومسبقة، تتعارض مع الأسس الفلسفية المتينة، ومع ذلك، ناقش ملا صدرا هذا البرهان محاولاً تقديم تقرير أكثر دقة له، وثم وصفه السهروردي بأنه دليل خطابي وإقناعي، وليس برهاناً فلسفياً محكماً، ويرى الطباطبائي برهان التمانع ضمن بحثه عن توحيد الربوبية، مؤكداً أن افتراض وجود أكثر من خالق ومدبر للعالم يؤدي حتماً إلى فساد نظام الكون، مما يجعل تعدد الآلهة أمراً مستحيلاً عقلياً؛ من جهة أخرى، يرى الأملي أن الانتقادات الموجهة لبرهان التمانع مردودة، وأن الصياغة المعاصرة للبرهان قادرة على تجاوز تلك الإشكالات، بينما يرى آخرون أن الانتقادات الموجهة للبرهان، خاصة في إطار مباني المعتزلة والأشاعرة، صحيحة وثابتة، وأن الصياغة المعاصرة هي التي يمكنها الحفاظ على البرهان من تلك الانتقادات^(٣٨) ومن الممكن أن نتصور ادعاءات أخرى ومختلفة لفرضية تعدد الآلهة، ويتخيل أيضاً عدد من المدبرين والفاعلين في العالم، بحيث لا تكون الضرورة الذاتية للتعدد المذكور انهياراً للنظام العالمي وتجزئة الهوية، على سبيل المثال الوهمي أو التصور^(٣٩): أولاً: لا ينبغي أن تصبح معرفة وإرادة أي من الآلهة فعالة، ولا ينبغي أن يكون لهم أي دور في العالم. ثانياً: أن العالم يحكمه إله واحد فقط وأن دور الآخرين هامشي، أو أن يتنحى الجميع جانباً ويسلمون إدارة الكون لإله آخر. لكن لا شيء من هذه الادعاءات صحيح؛ ولأن بطلانها واضح فإن القرآن الكريم لم يدل على ذلك؛ لأنه من الضروري الفرضية الأولى ألا يكون أحد من الآلهة مدبراً، وهذا يناقض فرضية التعددية. أما ثانياً: فهو يلزم من هذه الفرضية أنه لا يوجد مخلوق أو كيان في العالم، وأنه لا يحدث تدبير في الكون، وأن تحقيق هذا العالم المشهود مستحيل، كما هو ضروري في الفرضيتين الأخيرتين، وفرضية الشرك باطلة وغير مثبتة في تعدد الآلهة. ثالثاً: ومصدر الاختلاف بين الآلهة المختلفة هو الجهل والعجز والتكبر، ولا يمكن تصور صفة واحدة من هذه الصفات في أحد هذه الآلهة؛ لأنّه يفترض أنّ هؤلاء كلهم آلهة، وأنهم منزهون من كل نقص وعيب، وبمعنى آخر: سر خلق نظام لإله يختلف عن النظام الذي خلق لإله آخر، وأنّ تدبير الأول يختلف عن تدبير الإله الآخر، وهذا يعني أنّهم إما لا يعرفون المصلحة والحكمة الحقيقية، أو أنهم على الرغم من علمهم لا يستطيعون خلق الأشياء أو إدارتها على أساسها، أو حتى لو كانوا قادرين فإنّ حب الجاه والمنصب يمنعهم من العمل وفق مقتضيات الحكمة والمصلحة، ولأنّ هذه النقائص من الصفات السلبية للخالق، فمن المؤكد أنه ليس لديهم القدرة يحكمون عالم الوجود، ولذلك فإن هؤلاء الناس يعرفون النظام الأفضل للعالم، وهم قادرون على ما يعرفونه، ولأنّ المصلحة الحقيقية للعالم والنظام الأفضل هما شيء واحد فقط، وبالقوة لا فرق بين إرادتهم أو بالتنسيق والوحدة بأنهم يصنعون الأفضل ويديرون الأمور، ولن ينشأ أي

اختلاف بين إرادتهم حتى يؤدي ذلك إلى انهيار نظام عالم الوجود، ولذلك فإن التنسيق والانسجام في العالم ليس دليلاً على التوحيد في الإلهية وإدارة العالم، وهذا النظام الموجود متوافق مع تعدد الآلهة، وهذا النظام المتناغم يمكن أن يتحقق باتحاد مديري العالم، وليست وحدة الحاكم أو المدير، ولا يمكن التمسك بالأنظمة القائمة لإثبات وحدة الحاكم وأحدية إرادة الحاكم عليه، أي أنظمة؛ لأن هذا الدليل أعم مما يدعى؛ بمعنى أنها أعم من وحدة المدير واتحاد المديرين^(٤٠). وقد ردّ المتكلمون على الشبهة المذكورة بأجوبة مختلفة، ونشير إلى ثلاثة أمثلة منها:

١- وذهب القاضي عبد الجبار، أحد متكلمي القرن الرابع، إلى التمييز بين الإرادة واختلاف الدوافع، وقال إن مصدر إثبات برهان التمانع هو فرض الاختلاف في الدوافع فقط، وليس التحقق خارجياً.

٢- وقال الرازي والفتازاني والقاضي بلا خلاف كبير: والإرادة لا تخضع للمصلحة، وعلى فرض قبول ذلك، فمن الممكن أن يكون الطرفان متساويين أو الضدان متساويين في المصلحة وأحدهما، فالمتضادان يريدان مبدأ واحداً، والآخر يريد المبدأ الآخر؛ وفي هذه الحالة يحدث هذا الاختلاف^(٤١).

ولأن بطلان هذه المقدمات ظاهر لأهل العلم والمعرفة، فإننا نغض الطرف عن إضاعة الوقت في إثبات بطلانها؛ ولكننا نقدم الجواب الأساس للمشكلة السابقة كما يأتي^(٤٢):

٣- فالتصور الصحيح من رب العالم والفهم المعقول من الله كافيان لإبطال الشرك وإثبات التوحيد، ولا بدّ من الجزم إلى أن الله خالق كل الأشياء، ودليلاً على ذلك قوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾^(٤٣)، فغير الله إما أن يكون معدوماً تماماً وغير موجود، وإما أن يكون مخلوقاً ومظهراً لله عزّ وجلّ، فإذا كان هناك مصلحة خارجية، وحكمة، وحق، وحسن نظام، فكل ذلك خلقه الله وخلقته بقدرته، فلو اتخذ مبدأ خارجاً عن نفسه، مستقلاً عن إرادته، عاملاً في الخلق على أساس المصلحة والحكمة، وكانت وظيفته التنسيق والانسجام معه في الخلق، لما كان إلهاً وهو الله عز وجل، وإن فرض اتحاد الآلهة المتعددة والتنسيق والانسجام بينهم هو نتيجة لافتراض وجود إلهين وكذلك افتراض أنهم معصومون من الأخطاء والهفوات العلمية والعملية، ثم إن كل واحد منهم يريد بحسب واقع الحال والمصلحة الحقيقية، حتى لا يمنعه شيء من طلب إرادته، في حين تدرك أن هذا التصور عن الله خاطئ^(٤٤)، والفرق بين الله تعالى والإنسان المعصوم: هو أن الله تعالى حكيم في الجوهر والذات، بينما المعصومون والملائكة حكماء بالعرض وليس بالذات، والله تعالى هو خالق الحق ومنشئه: ﴿الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ﴾^(٤٥)، وأما الإنسان المعصوم فتابع للحق، وقال تعالى: ﴿إِنْ أَنْتَبِعْ إِلَّا مَا يُوحَى﴾^(٤٦)، وجاء في الحديث النبوي الشريف: "علي مع الحق والحق مع علي"^(٤٧)، ويشير الحديث إلى قول رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أن الإمام علي (عليه السلام) مع الحق والحق معه، كما ذكره النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بألفاظ مختلفة وفي مناسبات متعددة، وعدته بعض المصادر الشيعية حديثاً متواتراً^(٤٨). روى الحاكم النيسابوري بإسناده عن علي قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): "رحم الله علياً، اللهم أدر الحق معه حيثما دار"^(٤٩). قال الأحمدي في شرحه: "أي اجعل الحق دائراً وسائراً، حيث دار أي علي، ومن ثم كان أقصى الصحابة وأعلمهم"^(٥٠) وروى الحموي بإسناده عن ابن عباس، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): "الحق مع علي بن أبي طالب حيث دار"^(٥١)، وعن أحمد بن سعيد الرباطي، يقول: "سمعت أحمد بن حنبل يقول: لم يزل علي بن أبي طالب مع الحق والحق معه حيث كان"^(٥٢) وأي حكمة أو منفعة موجودة خارج العالم أصلها في علم الله عزّ وجلّ وتحت إرادته، ولو افترضنا تعدد المعرفة والإرادة، وبالتالي اختلاف العوالم والأنظمة عن بعضها بعضاً، وإذا افترضنا أن ذات الله متعدّدة، فإن صفاته الجوهرية أو الذاتية، كالعلم والإرادة، ستكون مختلفة، وكل مخلوق وأنظمتها الملموسة سيكون خاضعاً لنظام علمي ووضع تدبيري خاصة بهم، وسوف يكون مختلفاً عن غيره، ومن المستحيل أن تنشأ الوحدة الشخصية ووحدة الصدور ووحدة الرؤية من تنوع الآلهة واستقلال كل منهما على حدة^(٥٣) وإنّ الأساس والمركز لإثبات برهان التمانع: هو التعدد الواقعي لرب والاختلاف الحقيقي بين مديري العالم^(٥٤)، وهذا النوع من الاختلاف يقتضي اختلاف العلم والإرادة وانهيار نظام الوجود بأكمله، ولذلك رأى علماء متخصصون في علم التفسير والحديث والحكمة، كالشيخ الصدوق، والشيخ الطوسي، والعلامة الحلي: "أنّ المحور الأساس لبرهان التمانع هو اختلاف الإرادة"^(٥٥). وقد أثبت المتكلمون توحيد الله في ربوبيته بالأدلة المشهورة المعروفة بالتمانع، أجمع أكثرهم على أنّ برهان التمانع ذكر في القرآن الكريم، وخاصة في سورة الأنبياء، ولو كان في السماء والأرض آلهة غير الله لبطلت وفسدت، لأنّه لم يكن بين الآلهة اختلاف وتعارض، إنّ التناغم المحكم الذي نراه في جميع أنحاء الكون يوحى بأن حاكم شؤون الكون واحد؛ لأنّ تعدد الإرادات سيؤدي إلى تعارضها واختلاف إدارتها في السماء والأرض، وبالتالي ستمحو إحداهما تأثير الآخر، وهذا ما عبر عنه القرآن الكريم بالفساد، وهناك عدة صيغ لفظية لإثبات برهان التمانع، فإذا افترضنا وجود إلهين وأنهما متوافران على شروط الإلهية ومن بينها القدرة والإرادة، كما أننا نفترض أنه يجوز لأحدهما أن

يعتمد على إيجاد القدر، وإرادة الآخر أن تعتمد على عدم إيجاده، وذلك لأن الاختلافات في الدافع الممكن، وهنا يمكننا أن ندرك ثلاث حالات فقط:

- إلا أن ما أرادوه جميعاً سيتحقق بتحقيق ما أرادوه، وهذا مستحيل؛ لأنه يقتضي اجتماع الأضداد.
- أو لن يتحقق هدف أي منهما، وهذا يعني ارتفاع الطرفين، ومن المستحيل أيضاً، كما أنه يستلزم عدم قدرتهم.
- أو تتحقق رغبة أحدهما ولا تتحقق رغبة الآخر، فيكون الذي تتحقق رغبته هو الله، والآخر ليس إلهاً، لأنه عاجز، والعاجز لا يصلح أن يكون إلهاً، وهذا من وراء افتراض أنه إله. وبعبارة أخرى: تعلق قدرة أحدهما بالممكن يمنع قدرة الآخر من التعلق به، والمانع هو حدوث المنع من الطرفين، ولذلك يسمى هذا البرهان برهان التغالب، وبرهان نفي فساد الكون أيضاً، حيث قال الباقلاني في شرح برهان تمنع: وليس يجوز أن يكون صانع العالم اثنين، ولا أكثر من ذلك، والدليل على ذلك أن الاثنين يصح أن يختلفا، ويوجد أحدهما ضد مراد الآخر؛ فلو اختلفا، وأراد أحدهما إحياء جسم، وأراد الآخر إماتته، لوجب أن يلحقهما العجز، أو واحداً منهما؛ لأنه محال أن يتم ما يريدان جميعاً لتضاد مراديهما، فوجب أن لا يتم، أو يتم مراد أحدهما، فيلحق من لم يتم مراده العجز، أو لا يتم مرادهما، فيلحقهما العجز، والعجز من سمات الحدث، والقديم الإله لا يجوز أن يكون عاجزاً^(٥٦).

سادساً: شبهة احتمال تعدد الإله والعالم ونتيجة دليل التمانع: أن الذي يؤثر في السماء والأرض الموجودين ويدير العالم المشهود، ويخلق ذلك العالم على أساس نظامه العلمي وحسب إرادته، فيجب إبطال هذا الاحتمال بالقول: دليل آخر، ولكن لأن المشركين عدواً هذا العالم وهذا النظام آلهة متعددة، فقد جاء محور السورة الإنبياء في اثبات الله الواحد الاحد، ثم لو افترضنا أن هناك عالماً غير هذا العالم يمكن للبشر رؤيته، والقرآن يتحدث عن السماوات والأرض، أو أنه يمكن تحقيقه، أو من الممكن أيضاً أن يكون هناك إله غيره له، والله هو إله هذا العالم، فالأنبياء يوحدون بتوحيد الربوبية لهذا العالم، وربما لنفي هذا الاحتمال نجد بعض الحكماء، مثل صدر المتألهين الشيرازي، يلغي أي شكل من أشكال التعدد، ويزيل أي نوع من إمكانية: التعدد، إنهم يثبتون أولاً أنه لا يوجد عالم آخر غير هذا العالم، وأنه لا يمكن أن يوجد على الإطلاق، ثم أثبتوا أن هذا العالم من أعلى مستوياته الممكنة إلى أدنى مستوياته هو الوحدة الحقيقية وليس تركيباً نظرياً أو اعتبارياً؛ ومن ثم يصلون إلى استنتاج استحالة تعدد الآلهة وأن الله هو الواحد الحقيقي، وبسبب الارتباط الضروري الموجود بين أجزائه، ويمكن أن يكون على مبادئ مختلفة، لأن وراء كل واحد اختلاف، واختلاف في المبادئ الأجنبية جزء من الواحد الحقيقي سينهار ذلك الواحد وتتلاشى أجزاؤه المختلفة؛ وذكر قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ﴾^(٥٧)، ويتضح معنى هذه الآية بوضوح تام، ولا يبعد أن يكون المراد بالفساد في الآية الفناء والدمار^(٥٨). ويبدو: أن حسن استعمال اللفظ والمعنى الذي استعمله أبو عبد الله الحسين في دعاء عرفة مبني على الآية الكريمة السابقة، قال: "سبحانه لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا وتقطرتا"؛ وهذا المعنى يدل على أنه إذا كان هناك آلهة متعددة، فلا يمكن لأحد منهم أن يكون إلهاً حقيقياً وواقعياً، ولا يمكن أن يكون أرباباً لهذا الكون، لأنهم لو بقوا إلى جانب خالقهم لتمكنوا من الحفاظ على أصل وجود السماء والأرض، مهما كان هناك فوضى وتنافر بينهما^(٥٩).

سابعاً: أعمام برهان التمانع إلى التشريع

المحور الأساسي لإثبات برهان التمانع هو الارتباط الضروري في عدم تعدد الآلهة أو بين الشرك والفساد الدستوري للنظام العالمي والخلق، ولكن بأعمام معناه يمكن القول: إن الارتباط الضروري في تعدد الآلهة أو بين الشرك والفساد التشريعي للمجتمع الإنساني؛ لأنه لو كان القرار بأن الآلهة متعددة، لكان كل إله لكي يهدي مخلوقاته، أن يرسل نبيه وينزل كتاباً خاصاً وشريعة خاصة بهم أيضاً، ولأنه يُعتقد أن العديد من الآلهة متباين في الجوهر، فإن سماتها المتأصلة مثل المعرفة والقوة، تكون متباينة أيضاً، وإذا اختلفت في الذات والصفات، فيمكنها بالتأكيد تحديد اهتمامات العباد، وسوف تختلف وتتباين قوانينها وتشريعاتها، ونتيجة تناقض أو تباينها في حصول المعرفة ومنجزاتها هو الفساد وانهايار النظم الاجتماعية السائدة في العالم جميعاً^(٦٠). ومن دلالات توحيد الألوهية وجود نظام تشريعي متماسك ومتناغم في المجتمع الإنساني وتكامله وارتباطه مع هداية أنبياء الله ورسله كافة، ودليلاً على ذلك قول الإمام علي(ع): "واعلم يا بني أنه لو كان لربك شريك لأنتك رسله، ولرأيت آثار ملكه وسلطانه، ولعرفت أفعاله وصفاته، ولكنه إله واحد كما وصف نفسه. لا يضاده في ملكه أحد، ولا يزول أبداً"^(٦١)، ولذلك: فإن تعدد الأرباب في الوجود يعني حدوث وهذا يمنع تحقيق أصل الخلق، وتعدد في الوجود يمنع استمراره وعدم الانسجام فيه؛ لأنه يصاحبه دفع الوجود ورفعته أيضاً.

ثامناً: برهان التمانع في الروايات

أهل البيت هم المتكلمون بعصمة القرآن الناطق، لذا نراهم يزودوننا دائماً بالمعرفة الدقيقة والمتعة من آيات القرآن، وفي الآية المذكورة تظهر لنا بعض كلماتهم طرق المعرفة الصحيحة لفهم معاني القرآن الكريم، ومن خلال ذلك لما سأل هشام بن الحكم الإمام الصادق: "ما الدليل على أن الله

واحد"، يجيبه الإمام: اتصال التدبير الإلهي وتمام الصنع بكمال مخلوقاته، كما قال عز وجل في محكم كتابه العزيز: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾^(١١)، فإن كثرة تعدد الآلهة تقتضي فساد العالم، فإن الحفاظ على نظام الكون وشمولية بناء عالم الوجود يتطلب توحيد مدبر وحاكم لهذا العالم، وإذا كان تعدد الحاكم أو الرب هو سبب انهيار العالم وفساده، فإن عدم انهياره وتفككه دليل على وحدة مبدأ التدبير وحاكمية المدبر لهذا العالم والخالق، ويقول فتح بن يزيد الجرجاني ضمن أسئلته التوحيدية عن الإمام الرضا: جعلت فداك، بقيت مسألة، قال: هات، قلت: يعلم القديم ما لم يكن أن لو كان، كيف كان يكون؟ قال: ويحك، إن مسائلك لصعبة^(١٢)، أما سمعت الله يقول: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾^(١٤)، وهناك الحوار الذي رواه هشام بن الحكم عن الإمام الصادق (عليه السلام) في الرد على الرجل الملحد الذي كان يتكلم عن الشرك حيث قال في جوابه: لا يخلو قولك أنهما اثنتان من أن يكونا قويين أو يكونا ضعيفين، أو يكون أحدهما قويا والآخر ضعيفا، فإن كانا قويين فلم لا يدفع كل واحد منهما صاحبه ويفرد بالتدبير، وإن زعمت أن أحدهما قوي والآخر ضعيف ثبت أنه واحد كما نقول، للعجز الظاهر في الثاني، وإن قلت: إنهما اثنتان، لا يخلو من أن يكونا متفقين من كل جهة أو متفرقين من كل جهة، فلما رأينا الخلق منتظما، والفلك جاريا، واختلاف الليل والنهار، والشمس والقمر، دل صحة الأمر والتدبير واتلاف الأمر أن المدبر واحد^(١٥). يعلم الله أنه لو تعدد الآلهة لأدى ذلك إلى فساد نظام الخلق، ويفهم من كلام الإمام: أن الآية الكريمة دليل على وحدانية الله سبحانه وتعالى، وهو دليل أيضاً على أن علمه مرتبط بالعدم، وبالمستحيل على افتراض الوجود^(١٦).

الخاتمة

مما تقدم يتبين: أن برهان التمانع هو البراهين العقلية التي يستعملها علماء العقيدة والكلام والفلسفة لإثبات وحدانية الله تعالى ونفي الشرك، وهذا البرهان مبني على مقدمتين أساسيتين: الأولى وجود الانسجام والتناسق في الكون، والثانية: أن الشرك وتعدد الآلهة يؤدي إلى فساد واختلال نظام الكون، ولما كان الكون منظماً ومتناسقاً فهذا يدل على أن مدبره واحد، ويستند هذا البرهان إلى الآية القرآنية: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾، والتي تدل على أن تعدد الآلهة والشرك يؤدي إلى فساد الكون، وقد ناقش المفسرون والعلماء المسلمون هذا البرهان على نطاق واسع، مشيرين إلى أن النظام الكوني يدل على وجود إله واحد. وقد ورد برهان التمانع أيضاً في أحاديث أهل البيت (عليهم السلام)، حيث أكدوا على أن وجود إله واحد هو الذي يحفظ النظام الكوني، وقد استعمله علماء الكلام هذه البرهان لإثبات وحدانية الله، بينما انتقدها بعض الفلاسفة كابن سينا وابن رشد، الذين رأوا أن صياغته الكلامية غير كافية بهذا الشكل؛ لكن هناك تقرير آخر للآملي عن برهان التمانع حيث قال: أن الانتقادات التي توجّه إلى برهان التمانع يمكن دحضها، مؤكداً أن الصياغة المعاصرة لهذا البرهان قادرة على تخطي تلك الإشكالات وتقديم حجج أكثر متانة، أن الانتقادات الموجهة للبرهان، خاصة في إطار المباني الكلامية للمعتزلة والأشاعرة، صحيحة وثابتة، وأن الصياغة الحديثة للبرهان هي التي يمكنها حمايته من تلك الانتقادات وتعزيز قوته الاستدلالية.

وقد أثرت بعض الشبهات حول إثبات برهان التمانع، مثل القول بأن تعدد الآلهة لا يؤدي بالضرورة إلى الفساد إذا انفقت إرادتهم، وقد رد على هذه الشبهة بأن تعدد الآلهة مستحيل منطقياً وعقلياً، لأن اختلاف الإرادات يؤدي إلى الفساد، ونظام الكوني يدل على أن المدبر واحد، وبتعبير آخر أن برهان التمانع يعتمد على استحالة تعدد الآلهة بسبب التناسق الكوني، ويستند إلى أدلة قرآنية وعقلية تؤكد وحدانية الله تعالى.

المراجع والمصادر

القرآن الكريم

١. ابن رشد، محمد بن أحمد، الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨م.
٢. ابن سينا، حسين بن عبد الله، التعليقات، تحقيق: عبد الرحمن بدوي، ط١، قم، ١٤٠٤هـ.
٣. أحمد محمد شاکر وآخرون، ط٢، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.
٤. الأشعري، علي بن إسماعيل، رسالة استحسان الخوض في علم الكلام، ط١، دار المشاريع للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٤١٥هـ.
٥. الآملي، عبد الله الجواد، التوحيد في القرآن، ترجمة: محمد حسين خلیق، ط١، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، النجف، العراق.
٦. الآملي، عبد الله الجواد، مجموعة آثار، ط١، مركز النشر الإسراء، قم.
٧. الباقلاني، القاضي أبي بكر محمد بن الطيب، تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، ط١، مركز الخدمات والأبحاث الثقافية مؤسسة الكتب الثقافية، القاهرة، ١٩٤٧م.
٨. الترمذي، محمد بن عيسى بن سؤرة بن موسى بن الضحاک، سنن الترمذي، تحقيق وتعليق:
٩. الفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله الشافعي، شرح المقاصد في علم الكلام، ط١، مؤسسة الميلاني لإحياء الفكر الشيعي.

١٠. الحموي، إبراهيم بن محمد الجويني، ومحمودي، محمد باقر، فرائد السمطين، ط١، الناشر: معهد المحمودي.
١١. الخزاز القمي، علي بن محمد، كفاية الاثر، ط١، منشورات بيدار، ١٤٠١هـ.
١٢. الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الملقب بفخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب والتفسير الكبير، ط٣، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٠هـ.
١٣. الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الملقب بفخر الدين الرازي، المحصول، دراسة وتحقيق: طه جابر فياض العلواني، ط٣، مؤسسة الرسالة، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
١٤. الرازي، فخر الدين، مفاتيح الغيب، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
١٥. الري شهري، محمد، ميزان الحكمة، تحقيق: دار الحديث، ط١، الناشر: دار الحديث، قم.
١٦. الزمخشري، محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت.
١٧. السبحاني، جعفر، الإلهيات، ط١، مؤسسة الإمام الصادق، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
١٨. الشريف الرضي، نهج البلاغة، شرح الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده مفتي الديار المصرية، ط٣، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت.
١٩. الشيرازي، ناصر مكارم، الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، ط١، مؤسسة إحياء الفكر الشيعي.
٢٠. الشيرازي، ناصر مكارم، نفحات القرآن، ط١، مدرسة الإمام علي بن ابي طالب (ع)، قم.
٢١. صدر المتألهين الشيرازي، محمد بن إبراهيم، المبدأ والمعاد في الحكمة المتعالية، تصحيح وتحقيق: محمد ذبيحي وجعفر شاه نظري، مؤسسة صدرا للحكمة الاسلامية، طهران، ١٣٨١ش.
٢٢. الصدوق، محمد بن علي ابن بابويه القمي، التوحيد، تحقيق وتصحيح وتعليق: هاشم الحسيني الطهراني، ط١، مكتبة الصدوق، طهران.
٢٣. الطباطبائي، محمد حسين، الميزان في تفسير القرآن، بيروت، ١٣٩٤هـ.
٢٤. الطباطبائي، محمد حسين، نهاية الحكمة، صححه وعلق عليه عباس علي السبزواري، ط١، مؤسسة النشر الإسلامي، قم.
٢٥. الطبرسي، الفضل بن الحسن، تفسير مجمع البيان، تحقيق وتعليق: لجنة من العلماء والمحققين الأخصائيين، ط١، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
٢٦. الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي بن الحسن، التبيان في تفسير القرآن، تحقيق وتصحيح: أحمد حبيب قصير العاملي، ط١، مؤسسة ال البيت (ع) لأحياء التراث، قم، ١٤٣١هـ.
٢٧. الطوسي، محمد بن الحسن، التبيان في تفسير القرآن، تحقيق: أحمد حبيب قصير العاملي، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٢٨. الفخر الرازي، محمد بن عمر، التفسير الكبير، ط١، بيروت، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.
٢٩. الفضلي، عبد الهادي، خلاصة علم الكلام، ط١، مؤسسة دائرة معارف الفقه الإسلامي، ط٣، ٢٠٠٧م.
٣٠. القاضي المغربي، نعمان بن محمد، شرح الأخبار في فضائل الأئمة الأطهار، تحقيق: محمد الحسيني الجلاي، ط٢، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ١٤٣١هـ.
٣١. القاضي، عبد الجبار بن أحمد الهمداني، شرح الأصول الخمسة والأصول الخمسة، ط١، دار احياء التراث العربي، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
٣٢. القرطبي، محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، ط١، دار الكتب المصرية، القاهرة.
٣٣. الكاشاني، محسن الفيض، تفسير الصافي، ط٢، مؤسسة الهادي، قم المقدسة، ١٤١٦هـ.
٣٤. المباركفوري، أبي العلا محمد عبد الرحمن ابن عبد الرحيم، تحفة الأحوذ بشرح جامع الترمذي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
٣٥. المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار، مؤسسة الوفاء، بيروت، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
٣٦. المظفر، محمد رضا، المنطق، تعليق: غلام رضا الفياض، ط١، مؤسسة النشر الإسلامي، قم.
٣٧. مغنية، محمد جواد، التفسير الكاشف، ط١، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.
٣٨. المفيد، محمد بن محمد، الفصول المختارة، قم، المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، ١٤١٣هـ.
٣٩. النيسابوري، أبي عبد الله الحاكم، المستدرک على الصحيحين، تخليص: للحافظ الذهبي، وبإشراف: يوسف عبد الرحمن المرعشلي، ط١، المعرفة بيروت، لبنان.

٤٠. الهندي، علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، ضبطه وفسر غريبه: الشيخ بكري حياني، وصححه ووضع فهرسه ومفتاحه: الشيخ صفوة السقا، ط٥، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٤١. الحلي، الحسن بن يوسف بن المطهر، كشف اليقين في فضائل أمير المؤمنين (ع)، طهران، ١٤١١هـ.

هوامش البحث

- ١- ينظر: الباقلاني، تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، ص٤٥؛ والفضلي، خلاصة علم الكلام، ص٩٩.
- ٢- سورة الأنبياء: الآية ٢٢.
- ٣- ينظر: ناصر مكارم، الشيرازي، الأمل في تفسير كتاب الله المنزل، ط١، ج١٠، ص١٤٤؛ والسبحاني، الإلهيات، ص٤١٣.
- ٤- سورة القصص: الآية ٣٨.
- ٥- سورة الروم: الآية ٤١.
- ٦- ينظر: الزمخشري، محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ط١، ج٣، ص٤٥٦.
- ٧- ينظر: الرازي، فخر الدين، مفاتيح الغيب، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج٢٥، ص١٢٣.
- ٨- ينظر: القرطبي، محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، ط١، دار الكتب المصرية، القاهرة، ج١٤، ص٧٨.
- ٩- سورة النمل: الآية ٣٤.
- ١٠- ينظر: الطباطبائي، الميزان، ج١٦، ص١٥٩-١٦٢؛ الطبرسي، مجمع البيان، ج٨، ص٦٥-٦٦؛ مغنية، محمد جواد، التفسير الكاشف، ط١، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ج٦، ص١٤٧-١٤٨؛ الأملي، عبدالله الجوادي، التوحيد في القرآن، ترجمة: محمد حسين خليق، ط١، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، النجف، العراق، ١٤٤٥، ٢٠٢٣م، ص٦٧.
- ١١- سورة المؤمنون: الآية ٧١.
- ١٢- ينظر: مفاتيح الغيب والتفسير الكبير، ج٢٣، ص١١٢.
- ١٣- ينظر: الأملي، التوحيد في القرآن، ص٦٨.
- ١٤- سورة الأنبياء: الآية ٢٢.
- ١٥- ينظر: المظفر، محمد رضا، المنطق، ط١، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ص١٥٥.
- ١٦- سورة الملك: الآية ٣-٤.
- ١٧- ينظر: المجلسي، بحار الأنوار، ج٣، ص٢٢٩.
- ١٨- ينظر: الطباطبائي، الميزان، ج١٤، ص٢٦٦؛ السبحاني، جعفر، الإلهيات، ط١، مؤسسة الإمام الصادق، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م، ج١، ص٣٣-٤٢؛ المظفر، محمد رضا، المنطق، تعليق: غلام رضا الفياض، ص١٨٣؛ الأملي، التوحيد في القرآن، ص٦٨.
- ١٩- ينظر: الشيرازي، الأمل في تفسير كتاب الله المنزل، ج٢٠، ص٥٥٩.
- ٢٠- الشريف الرضي، نهج البلاغة، ج٣، ص٤٤.
- ٢١- سورة الأنبياء: الآية ٢٢.
- ٢٢- ينظر: التفنازاني، سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله الشافعي، شرح المقاصد الشيعي، ج٢، ص٦٣.
- ٢٣- ينظر: المظفر، المنطق، ص١٨٣.
- ٢٤- سورة الأنبياء: الآية ٢٢.
- ٢٥- سورة الملك: الآية ٣.
- ٢٦- ينظر: الكاشاني، محسن الفيض، تفسير الصافي، ط٢، مؤسسة الهادي، قم المقدسة، ١٤١٦هـ، ج٣، ص٣٣٤.
- ٢٧- ينظر: الشيرازي، الأمل في تفسير كتاب الله المنزل، ج١٠، ص١٤٤؛ الأملي، التوحيد في القرآن، ص٦٩.
- ٢٨- سورة الملك: الآية ٣.
- ٢٩- سورة الأنبياء: الآية ٢٢.

- ٣٠- ينظر: الأملي، التوحيد في القرآن، ص ٦٩-٧٠.
- ٣١- ينظر: المصدر نفسه، ص ٧١.
- ٣٢- سورة الأنبياء: الآية ٢٢.
- ٣٣- برهان التمانع يقوم على فكرة أن تعلق قدرة أي إله بالمقدور يمنع تعلق قدرة الإله الآخر به، مما يؤدي إلى حصول المنع من كلا الطرفين، وهذا التنازع بين الإلهين هو ما يُعرف بالتمانع، ولذلك سُمي هذا البرهان أيضًا ببرهان التغالب، كما يُطلق عليه برهان نفي فساد الكون، لأنه يستدل على وحدانية الله من خلال استحالة فساد النظام الكوني لو كان هناك أكثر من إله، ولعل أول من ذكر الشبهات حول هذا البرهان ورد عليها هو ابن رشد في كتابه "مناهج الأدلة"، وتحديدًا في المسألة الثالثة: الوجدانية حيث ناقش ابن رشد فكرة تعدد الآلهة وأثبت استحالتها من خلال تحليل عقلائي دقيق. ينظر: ابن رشد، مناهج الأدلة، ص ١٢٣.
- ٣٤- والجواب على هذه الشبهة أن مفهوم استعمال القرآن لكلمة (الله) في آيات التناقض ليس المعنى اللغوي أي المعبود بل المعنى الاصطلاحي: وهو الخالق والمدير؛ لأنه لو كان في السموات والأرض أكثر من خالق ومدير لفسدتا وأبطلتا، يقول صاحب تفسير الميزان في شرح حجية الآية: ولو فرض للعالم أن هناك آلهة فوق الواحد لاختلفت حقيقتهم وواقعهم، ولتطلب اختلاف حقيقتهم اختلاف تدبيرهم، ففسدت التدبيرات، وفسدت السموات والأرض، ولكن النظام الحالي نظام واحد متناسق الأجزاء في أهدافه، فلا آلهة في العالم فوق الواحد، وهذا هو المطلوب. وثم يقول: إن الفرق بين الموحدين والمشركين غالباً ما يكون في مسألة التدبير والربوبية، منتقداً على من يرى أن هذه الأدلة المذكورة في الآية تنظر إلى مسألة إثبات التوحيد الإلهي وليس إلى مسألة بيان توحيد الربوبية، فهي مجرد أدلة مقنعة "لا برهانية" في إثبات توحيد الربوبية، وإثبات العكس هو أن هذه الأدلة تتضمن مقدمات قطعية ثابتة. ينظر: الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، ج ١٤، ص ٢٦٦-٢٦٨؛ ج ١٥، ص ٦٢-٦٣.
- ٣٥- ينظر: الأشعري، علي بن إسماعيل، رسالة استحسان الخوض في علم الكلام، ط ١، دار المشاريع للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٤١٥هـ. ص ٤٠-٤١.
- ٣٦- الباقلائي، محمد بن الطيب، تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، ط ١، القاهرة، ١٩٤٧م، ص ٤٥.
- ٣٧- ينظر: ابن سينا، حسين بن عبد الله، التعليقات، تحقيق: عبد الرحمن بدوي، ط ١، قم، ١٤٠٤هـ، ص ٧٣؛ وابن رشد، محمد بن أحمد، الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة، ط ١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨م، ص ٩٩.
- ٣٨- ينظر: الطباطبائي، نهاية الحكمة، ص ٢٨١-٢٨٢؛ الأملي، عبدالله الجوادي، مجموعة آثار، ط ١، مركز النشر الإسراء، قم، ج ٦، ص ١٠-١٥.
- ٣٩- ينظر: الشيرازي، ناصر مكارم، نفحات القرآن، ط ١، مدرسة الإمام علي بن ابي طالب(ع)، قم، ج ٣، ص ١٤١.
- ٤٠- ينظر: الرشدي، ميزان الحكمة، ج ٣، ص ١٨٩٧؛ السبحاني، الإلهيات، ص ٤٠٨.
- ٤١- ينظر: الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الملقب بفخر الدين الرازي، المحصول، دراسة وتحقيق: طه جابر فياض العلواني، ط ٣، مؤسسة الرسالة، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، ج ٢، ص ٣٧٨؛ وتفسير الرازي، ج ٣، ص ١٢٣؛ والتفتازاني، شرح المقاصد، ج ٤، ص ٣٦؛ القاضي، عبد الجبار بن أحمد الهمداني، شرح الأصول الخمسة والأصول الخمسة، ط ١، دار احياء التراث العربي، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، ص ٢٨٢-٢٨٣.
- ٤٢- ينظر: الأملي، التوحيد في القرآن، ص ٧٢.
- ٤٣- سورة الزمر: الآية ٦٢.
- ٤٤- ينظر: الصدوق، التوحيد، ص ١٤٣.
- ٤٥- سورة آل عمران: الآية ٦٠.
- ٤٦- سورة الأنعام: الآية ٥٠.
- ٤٧- المجلسي، بحار الأنوار، ج ١، ص ٤٥١؛ والكليني، الكافي، ج ١، ص ٢٩٤؛ والخزاز القمي، علي بن محمد، كفاية الاثر، منشورات بيدار، ١٤٠١هـ، ص ٢٠؛ والقاضي المغربي، النعمان بن محمد، شرح الأخبار في فضائل الأئمة الأطهار، تحقيق: محمد الحسيني الجليلي، قم، مؤسسة النشر الإسلامي، ط ٢، ١٤٣١هـ، ج ٢، ص ٦٠؛ والمفيد، محمد بن محمد، الفصول المختارة، قم، المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، ١٤١٣هـ، ص ٩٧.

- ٤٨- ينظر: التتكابني، محمد بن عبد الفتاح، ضياء القلوب، قم، مجمع إسلامي، ج ٢، ص ٢٠٣؛ والقاضي المغربي، النعمان بن محمد، شرح الأخبار، ج ٢، ص ٦٠؛ والعلامة الحلبي، الحسن بن يوسف بن المطهر، كشف اليقين في فضائل أمير المؤمنين (ع)، طهران، ١٤١١هـ، ص ٢٣٣-٢٣٧.
- ٤٩- أخرجه الحاكم النيسابوري في المستدرک على الصحيحين ج ٣، ص ١٢٤، والترمذي، محمد بن عيسى بن سؤرة بن موسى بن الضحاک، سنن الترمذي، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر وآخرون، ط ٢، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م، ج ٥، ص ٢٩٧، رقم: ٣٧٩٨.
- ٥٠- المبارکفوري، أبي العلاء محمد عبد الرحمن ابن عبد الرحيم، تحفة الأحوذني بشرح جامع الترمذي، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج ١٠، ٢١٧.
- ٥١- الحموي، إبراهيم بن محمد الجويني، ومحمودي، محمد باقر، فرائد السمطين، ط ١، الناشر: معهد المحمودي، ج ١، ص ١٧٧، رقم ١٣٩.
- ٥٢- الهندي، علاء الدين علي المنقي بن حسام الدين، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، ضبطه وفسر غريبه: الشيخ بكري حيانبي، وصححه ووضع فهرسه ومفتاحه: الشيخ صفوة السقا، ط ٥، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، ج ٥، ص ٦٢.
- ٥٣- ينظر: الأملی، التوحيد في القرآن، ص ٧٣.
- ٥٤- المصدر نفسه، ص ٧٤.
- ٥٥- الصدوق، التوحيد، ص ١٤٣؛ والطوسي، التبيان في تفسير القرآن، ج ٧، ص ٢٣٨.
- ٥٦- ينظر: الباقلائي، القاضي أبي بكر محمد بن الطيب، تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، ط ١، مركز الخدمات والأبحاث الثقافية مؤسسة الكتب الثقافية، ص ٤٥.
- ٥٧- سورة الأنبياء: الآية ٢٢.
- ٥٨- ينظر: الطوسي، التبيان في تفسير القرآن، ج ٧، ص ٢٣٨؛ الشيرازي، الأمتل في تفسير كتاب الله المنزل، ج ١٠، ص ١٤٤.
- ٥٩- ينظر: المجلسي، بحار الأنوار، ج ٦٤، ص ١٤٢؛ والفيض الكاشاني، التفسير الصافي، ج ٣، ص ٣٣٥؛ والأملی، التوحيد في القرآن، ص ٧٥.
- ٦٠- ينظر: الشيرازي، الأمتل في تفسير كتاب الله المنزل، ج ١٠، ص ١٤٤؛ الريشهري، ميزان الحكمة، ج ٣، ص ١٨٩٩؛ والأملی، التوحيد في القرآن، ص ٧٦.
- ٦١- الشريف الرضي، نهج البلاغة، شرح الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده مفتي الديار المصرية، ط ٣، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت، لبنان، ج ٣، ص ٤٤؛ الريشهري، ميزان الحكمة، ج ٣، ص ١٩٠٠.
- ٦٢- سورة الأنبياء: الآية ٢٢.
- ٦٣- ينظر: المجلسي، بحار الأنوار، ج ٣، ص ٢٩٩.
- ٦٤- سورة الأنبياء: الآية ٢٢.
- ٦٥- ينظر: الصدوق، التوحيد، ص ٢٤٣؛ المجلسي، بحار الأنوار، ج ١٠، ص ١٩٥.
- ٦٦- ينظر: الصدوق، التوحيد، ص ٢٥٠.